

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السابع - العدد التاسع عشر || تاريخ الإصدار 20-10-2026



عمى التصنيف وآثاره في اختلال معايير التصنيف في الخطاب القرآني - دراسة موضوعية
Classification Blindness and Its Effects on the Distortion of Classification Criteria in the
Qur'anic Discourse -A Thematic Study

م.د. زينب سلمان داود

Prof. Dr. Zainab Salman Dawood

وزارة التربية - مديرية تربية بغداد - الكرخ الثانية - ت. جعفر الطيار للمتفوقين

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss7192>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)



الملخص:

تعنى الباحثة بدراسة عمى التصنيف في الخطاب القرآني بوصفه آفة فكرية وسلوكية و آلية ذهنية تقوم على حصر الوقائع والاحوال والملابسات في أطر تصنيفية مسبقة لا تعبر عن حقيقته الكاملة ثم الحكم عليها في ضوءها ، متغافلة الاختلاف للحالات وتباين السياقات وهي ظاهرة قديمة جديدة ابتليت بها البشرية منذ القدم فالاشكالية تكمن في تحول التصنيف المسبق من أداة للتمييز الى حاجب يحول دون ادراك حقيقة الفرد وخصائصه الفعلية، فيختزل في صفة او يدرج ضمن فئة سابقة ثم يبني الحكم عليه في ضوء هذا التصنيف بما يحول دون ادراك قيمته واستحقاقه على أساس ما يتصف به فعلا فالهدف من البحث هو الكشف عن الدلالات القرآنية التي تبين هذا النمط من الاختلال وإظهار صورته وآثاره ومن ثم استنباط المعايير القرآنية في الحكم على الناس، بما يسهم في بناء العقلية المنصفة التي تراعي الفروق في رؤيتها الاجتماعية، فقد تناول الخطاب القرآني هذه الآفة تصريحاً وتلميحاً، ويمكن استقراء معالمها في ضوء التفسير الموضوعي والتحليل الدلالي والسياقي، وقد انتهت الدراسة الى ان القرآن ينقض التصنيف الاعمى، ويؤسس للحكم على الأشخاص بمراعاة المراتب والاستثناء والفروق الفردية والسياقية.

الكلمات المفتاحية: عمى التصنيف، الخطاب القرآني، دراسة موضوعية، معايير التصنيف.

Abstract:

This study examines classification blindness in the Qur'anic discourse as an intellectual and behavioral affliction that reduces individuals and situations to fixed categories while overlooking differences and contextual variations. It aims to identify its Qur'anic manifestations and effects and to derive Qur'anic criteria for judging people. Using the thematic exegetical approach, supported by semantic and contextual analysis, the study demonstrates that the Qur'an rejects blind classification and establishes a balanced methodology based on recognizing ranks and exceptions and considering individual and contextual differences in evaluating people.

Keywords: Classification Blindness, Qur'anic Discourse, Thematic Study, Criteria for Classification.

المقدمة:

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته الأطهار وصحبه المنتجبين الاخيار اما بعد

فإن الإدراك هو الموجه المعرفي للسلوك الإنساني وتشكيل أحكامه غير ان مدارك الإنسان قد تعثرها آفات وحجب تحرف العقل عن جادة الانصاف، ومن هذه الآفات عمى التصنيف هذه الآلية الاختزالية التي تعمد إلى تجريد الإنسان من ابعاده الفردية وسياقاته ووضعها في اطار يحجب حقيقته .

وقد تناول الخطاب القرآني تلميحاً وتصريحاً هذه الإشكالية المعرفية والسلوكية التي عانت منها المجتمعات عبر العصور ،وقد قوض القرآن هذا التصنيف البشري ليبيّن وعي يقوم على اعتبار الفوارق للأفراد في تقييمه للذات الإنسانية :

أولاً : إشكالية البحث :

تتحدد الإشكالية في السؤال الرئيسي الآتي :كيف عالج الخطاب القرآني ظاهرة عمى التصنيف بما يحول دون اختصار الانسان في صفات أو انتماءات محددة ،ويحقق العدل والانصاف في الحكم عليه ؟

وينتفرع من هذا السؤال : ما المقصود بعمى التصنيف في الخطاب القرآني؟ وما موجبات تشكل عمى التصنيف؟ وما أبرز صورته ؟

ما منهجية الخطاب في معالجة عمى التصنيف وتصحيح الاحكام المبنية عليه ؟

ثانياً : أهمية البحث :

تنبثق أهمية البحث من تناله ظاهرة عمى التصنيف من منظور قرآني وربطها بالتفسير الموضوعي بما يبرز معايير قرآنية تساعد على تخطي الاحكام المسبقة ويعزز العدل في التعامل مع الآخرين في لواقع .

ثالثاً: أهداف البحث :

يهدف البحث الى بيان مفهوم (عمى التصنيف) في هدي الخطاب القرآني والتعرف الى صوره وبيان المنهج القرآني في معالجته وما يترتب على ذلك من تصحيح معايير التقويم وبناء رؤية قائمة على العدل والانصاف.

رابعاً: حدود البحث : يقتصر البحث على الآيات القرآنية ذات الصلة مع التركيز على ماتضمنته من معايير تساعد على تصحيح الاحكام وتحقيق الانصاف .

خامساً: منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة المنهج التفسيري الموضوعي من استقراء الآيات ذات الصلة ،وتحليل الدلالة والسياق للوقوف على كيفية علاج الخطاب لهذه الظاهرة وكيفية مواجهتها .

سادساً : خطة البحث : تتضمن ثلاث مباحث : الاطار المفاهيمي لعمى التصنيف وموجبات تشكله في الخطاب القرآني وهذا هو المبحث الأول، وصور عمى التصنيف وهو المبحث الثاني ، يليها المبحث الثالث والأخير بعنوان المنهج القرآني في معالجة آفة عمى التصنيف ،ومن ثم الخاتمة وقائمة المصادر .

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي لعمى التصنيف وموجبات تشكله في الخطاب القرآني

فإن آفة عمى التصنيف تعد خللاً في طريقة الحكم ؛لأنها تدفع صاحبها للنظر الى الأشخاص والقضايا المركبة من خلال قوالب جامدة ،مع اغفال الفروق والدرجات ،ويتناول هذا المبحث تحديد مفهوم عمى التصنيف وحدوده الدلالية مع بيان ابرز موجبات تشكله في الخطاب القرآني وذلك عبر المطالب الأتية :

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي لعمى التصنيف :

ويتضمن التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم عمى التصنيف

أولاً: مفهوم (العمى) لغة واصطلاحاً :

أ-العمى لغة :

يعود لفظ "العمى" إلى الجذر الثلاثي (ع م ي)، ويدور أصله اللغوي حول ذهاب البصر وفقدان القدرة على الإبصار. وقد أكد الخليل بن أحمد (ت: 170هـ) هذا المعنى الحسي بقوله: (العمى : ذهاب البصر) غير أن اللفظ لم يقتصر على هذا المدلول، بل استعمل كذلك في سياق "عمى القلب" للدلالة على فقدان البصيرة.

وفي السياق ذاته، أشار ابن دريد (ت: 321هـ) إلى إطلاق العمى على ذهاب البصر، وإلى قولهم: (عمي قلبه) للدلالة على العمى المعنوي (الفراهيدي، دت، ج 2، ص 266؛ ابن دريد، 1987، ج 2، ص 1080).

وفي مجال توسيع الدلالة اللغوية، يضيف ابن منظور (ت: 711هـ) في (لسان العرب) إلى معنى فقدان البصر استخدامات أخرى للفظ. فهو يصف به من لا يهتدي إلى الصواب، كما في قولهم: (امرأة عمية عن الصواب) و(عمية القلب) . ومن هذا الجذر أيضاً ، يرد مصطلح (التعمي) ليشير إلى إظهار العمى أو التظاهر بعدم الرؤية والإدراك (ابن منظور، 1414، ج 15، ص 95).

أما الفيومي (ت: 770هـ)، فثبت انتقال اللفظ من مجاله الحسي إلى المعنوي، مؤكداً استعارة العمى للقلب كنايةً عن الضلالة، حيث تتمثل العلاقة بينهما في عدم الاهتداء. ولم يقتصر استعمال اللفظ على ذلك، بل اتسع ليشمل معنى خفاء الخبر وعدم ظهوره (الفيومي، دت، ج 2، ص 431). ترتبط دلالة العمى بالعمى، وهي تتمحور حول التردد والتحير، والعجز عن الاهتداء إلى سبيل أو مذهب، وقد تمتد لتشمل عدم إدراك الحجة والعدول عن الحق. وفي هذا السياق، يوضح مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) الفارق بين العمى والعمى، فيربط الأول بالبصيرة، والثاني بالبصر، مع ملاحظة أن لفظ العمى قد يرد استعماله في كلا المجالين. ويصف الزبيدي صاحب العمى بأنه ذلك الشخص المتردد المتحير الذي يضل عن سبيله ومذهبه (الزبيدي، 1422، ج 36، ص 449).

ومن مجمل هذه الاستعمالات المعجمية، يتضح أن دلالة العمى لا تقتصر على مجرد فقدان البصر الحسي، بل تتسع لتشمل البصيرة والإدراك والاهتداء. فالعمى المعنوي إذا يشير إلى خلل في القدرة على استيعاب الحقائق وتمييز الصواب، وما قد ينجم عن ذلك من ضلال أو حيرة أو خفاء.

ومن ثم فإن القاسم الدلالي المشترك بين الاستعمالين الحسي والمعنوي هو تعطيل القدرة على الابصار المعرفي والتمييز والاهتداء، وهو المعنى الذي ينقل دلالة العمى من المجال الحسي الى المجال الادراكي .

ب- العمى اصطلاحاً :

تعددت دلالات العمى في الاصطلاح ، وتنوعت زوايا النظر إليه حسياً ومعنوياً وادراكياً ، ويمكن ادراج أبرز هذه الدلالات على النحو الاتي :

عرض أبو هلال العسكري العمى في الاستعمال القرآني ضمن ثلاثة أوجه وهي: عمى القلب، ويتمثل في عدم الانتفاع بالبصيرة والإعراض عن التوبة؛ وعمى البصر، ويتمثل في فقدان الرؤية الحسية؛ والعمى عن الحجة، ويتصل بفقدان الدليل والبرهان وعدم الاهتداء إلى طريق الحق والنجاة (أبو هلال العسكري، 1428، ص. 339). (Abu Hilal Al-Askari, 1428, p. 339).

اما الراغب الأصفهاني فقد ميز بين العمى الحسي والمعنوي؛ فالعمى الحسي يتعلق بفقدان البصر، في حين يرتبط العمى المعنوي بفقدان البصيرة وعدم إدراك الحق والاهتداء إليه، بما يجعل سلامة البصيرة أساساً في إدراك الحق وتمييزه (الراغب الأصفهاني، 1412، ص. 589). (Al-Raghib Al-Isfahani, 1412, p. 589).

والمعنى عند أبي البقاء الكفوي يتسع ليشمل أثره في الإدراك والتوجيه؛ فالعمى في البصيرة يرتبط بالتحير والتردد وعدم القدرة على معرفة وجه الصواب والاهتداء إليه، إلى جانب استعماله في فقدان البصر الحسي (أبو البقاء الكفوي، د.ت، ص. 653). (Abu al-Baqa Al-Kafawi, n.d., p. 653).

ويتضمن الاستعمال المعجمي الحديث للعمى، إلى جانب دلالاته الحسية، دلالة معنوية تتمثل في تعطل قوى الإدراك والفتنة، وعدم القدرة على التمييز والاهتداء إلى الصواب، كما تتصل بعض مشتقاته بمعاني الالتباس والخفاء والتغافل والتجاهل عن إدراك الحقائق (أحمد مختار عمر، 1429، ج. 2، ص. 1559). (Ahmad Mukhtar Umar, 1429, Vol. 2, p. 1559).

ومن هنا يتضح ان المعنى الاصطلاحي للعمى لا يختلف كثيراً عن المعنى اللغوي ، ومن استقرار هذه الدلالات يتبين اتساع المجال الدلالي لمفهوم العمى من فقدان البصر إلى اختلال البصيرة والإدراك والتمييز ، وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد المعنى الجامع للعمى المعنوي بأنه: اختلال في الإدراك والتمييز يحول دون رؤية الحقائق على وجهها الصحيح. ويمثل هذا المعنى منطقاً لتحديد مفهوم (عمى التصنيف) في هذه الدراسة، بعد لتعرف على التصنيف لغة واصطلاحاً .

ثانياً / مفهوم التصنيف لغة واصطلاحاً :

أ-التصنيف في اللغة

يرجع لفظ التصنيف إلى الجذر (ص ن ف)، وتدور دلالاته في المعاجم حول التمييز والتقسيم وجعل الأشياء أصنافاً. فقد عرّف الخليل الصنف بأنه (طائفة من كل شيء)، وبيّن أن التصنيف هو (تمييز الأشياء بعضها من بعض) (الفراهيدي، د.ت، 132/7) (Al-Farahidi, n.d., 132/7). وذكر الأزهري أن (صُئِفَ: مُيِّزَ)، بما يؤكد الصلة بين التصنيف والتمييز (الأزهري، 2001، 142/12) (Al-Azhari, 2001, 142/12).

ويؤكد بن عباد هذا المعنى، فيجعل التصنيف (تمييز الأشياء بعضها من بعض)، بعد أن بيّن أن الصنف يطلق على الطائفة من الشيء وجمعه صنوف (بن عباد، 1414، 155/8) (Bin Abbad, 1414, 155/8). كما عرّف الجوهري الصنف بأنه (النوع والضرب)، وبيّن أن تصنيف الشيء هو (جعله أصنافاً وتمييز بعضها من بعض) (الجوهري، 1407، 1833/4) (Al-Jawhari, 1407, 1833/4).

ويتبين من مجموع هذه الدلالات أن التصنيف في أصله اللغوي لا يقتصر على مجرد الجمع أو التقسيم، بل يجمع بين أمرين متلازمين: إدراك الفروق التي تميز الأشياء بعضها من بعض، ثم جمع المتشابه منها في أصناف محددة. ومن هنا يتأسس التصنيف على فعل التمييز أولاً، ثم الإدراج في فئة معينة، وهو ما يمهّد للبحث في أثر اختلال هذا التمييز حين تُفرض التصنيفات بصورة مسبقة تحجب الفروق والخصائص المؤثرة في الحكم.

اصطلاحاً

ب-التصنيف اصطلاحاً

فإن دلالة التصنيف في الاستعمال الاصطلاحي توسعت عن أصلها اللغوي، فأصبح يدل على عملية تقوم على تقسيم الأشياء أو المفاهيم إلى فئات أو أصناف، وتمييز بعضها من بعض، وفق خصائص أو معايير محددة. وقد ركزت بعض التعريفات على جانب التمييز والإدراك، في حين أبرزت أخرى الجانب التنظيمي القائم على ترتيب العناصر وإدراجها ضمن مجموعات محددة.

وفي هذا السياق، يذكر المناوي أن التصنيف يقوم على تمييز الأشياء بعضها من بعض وإدراك بعضها دون بعض (المناوي، 1410، ص 98) (Al-Manawi, 1410, p. 98) ،

كما يعرف معجم اللغة العربية المعاصرة التصنيف بأنه تقسيم الأشياء وترتيبها في نظام خاص وعلى أساس معين، بما يبين العلاقات بينها ويميز بعضها من بعض (عمر، 1429، ج 2، ص 1325) (Omar, 1429, Vol. 2, p. 1325).

وعليه، يمكن تعريف التصنيف اصطلاحاً بأنه: عملية عقلية وإجرائية تقوم على تقسيم الأشياء أو الأشخاص أو المفاهيم إلى فئات محددة، وفق خصائص أو معايير معينة، بقصد تمييز بعضها من بعض وتنظيم العلاقات بينها.

ويمكن القول العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتصنيف قائمة على امتداد الدلالة؛ إذ يشترك المعنيان في أصل واحد هو جعل الأشياء أصنافاً وتمييز بعضها من بعض، ثم يتسع الاستعمال الاصطلاحي ليشمل المفاهيم والأفكار والأشخاص، وفق خصائص أو معايير محددة. وبذلك انتقل التصنيف من مجرد التمييز إلى عملية منظمة تقوم على التقسيم والترتيب وفق معايير معينة.

ويمكن القول بأن التصنيف في أصله عملية معرفية مشروعة، ولا يحمل حكماً إيجابياً أو سلبياً بذاته، وإنما يتحدد أثر التصنيف بسلامة معايير ومدى مراعاته لخصائص والظروف المحيطة بالحدث أو الشخص ..

ثالثاً: مفهوم عمى التصنيف :

ومن مجموع ماسبق، وبعد بيان دلالة (عمى) وما ينطوي عليها من اختلال في الإدراك والتمييز، والقصور عن الاهتداء إلى وجه الصواب، ودلالة (التصنيف) القائمة على التمييز بين الأشياء وإدراج المتشابه منها في أصناف، يمكن تحديد مفهوم (عمى التصنيف) على أنه مفهوم مركب يقوم على اختلال عملية التصنيف ذاتها، على النحو الآتي:

عمى التصنيف: اضطراب في الإدراك والتمييز يؤدي إلى إلحاق الأشخاص بتصنيفات مسبقة ، بما يغفل وجوه التباين والجوانب المؤثرة في الحكم والملازمات المحيطة، ويفضي إلى إصدار حكم لا يراعي حقيقتها أو ما يقتضيه المقام.

ويتضح من هذا التعريف أن عمى التصنيف لا يتعلق بأصل التصنيف، ولا يجعل التصنيف في ذاته فعلاً سلبياً؛ فالتصنيف وسيلة معرفية تقوم على التمييز والتنظيم، وإنما يتحول إلى موضع خلل حين يصبح التصنيف السابق بديلاً عن التحقق والنظر فيغفل عند تصنيفه للأشخاص ما يتصل بهم من جوانب مؤثرة في الحكم. والآخر هو التصنيف المذموم، الذي هو محل الدراسة .

المطلب الثاني: موجبات تشكل عمى التصنيف في الخطاب القرآني :

إن عمى التصنيف لا ينشأ من سبب واحد بل هناك عدة عوامل تؤثر في طريقة إدراك الإنسان والحكم عليه ويمكن بيان هذه الموجبات من خلال المطالب الآتية :

أولاً : الهوى والتعصب :

فإن تقديم الفئة والتحيز لها تعد أول الموجبات العاجزة عن التمييز حيث تسقط هذه الذهنية المتعصبة الفروق الفردية والفضائل الذاتية لتحاكم الآخر بناء على انتماءه لا عمله، وقد شخص الخطاب القرآني هذا في قوله تعالى : {وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَنُصَارِيَ عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَنُصَارِيَ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ} (البقرة: 113) (Al-Baqarah: 113) وقع التنازع بينهم في مجلس رسول الله فتبادلوا التكذيب والتضليل مع اشتراكهم في قراءة الكتاب الذي يتضمن ما يكشف بطلان أقوالهم، مما يدل على أن الخلاف لم يكن ناشئاً عن غياب البيان وإنما عن مخالفة ما ظهر لهم من الحق والإصرار على الموقف الذي تبناه (السمعاني ، 1418 هـ، ص 127) (Al-Sam'ani, 1418 AH, p. 127)

وقد تجاوزت حدة التنازع والتنميط على أساس الفئة بين الفريقين حدود التقييم الدنيوي ليصل إلى أحكام قطعية بشأن الاستحقاق الأخروي، إذ حصرت كل طائفة دخول الجنة في اتباعها ونفت ذلك عن غيرها وقد كشف القرآن هذا التصور ودعا إلى إخضاعه للبرهان (مكي ، 1405 ، ص 76) (Makki, 1405, p. 76) قال تعالى : {وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (البقرة : الآية 111) ، (Al-Baqarah: 111) (يبين تعالى سكرة الاعتزاز التي امت بالفريقين إذ توهم كل فريق أنه على الحق المطلق لمجرد انتسابه الشكلي (الزحيلي ، 1405 ، 218) (Al-Zuhayli, 1405, p. 218) وفي قوله تعالى (تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ؛) تهكم ظاهر

بدعواهم ،اذ كشف القرآن ان احتكارهم للنجاة وتصنيفهم الجائر للآخرين ليس الا احلاماً واوهاماً نفسية لا سبيل لتحقيقها في الواقع. (أحمد أحمد بدوي، د.ت،ص87)

ويتضح بأن هذه الايات تجسد أقصى صور عمى التصنيف المترتبة على التعصب ،حيث اسقطت المعايير الالمانية والعملية لصالح اختزال النجاة الاخرية في قالب الهوية الشكلي فرد القرآن هذا الادعاء بطلب البرهان المفهومي المنصف .

ثانياً : اتباع الظن والافتراضات المسبقة :

ينشأ عمى التصنيف من الاعتماد على الانطباعات السطحية والاحكام المسبقة من غير التحقق من الوقائع أو النظر في اختلاف الحالات فيصدر الحكم بناء على تصور سابق لا يستند الى المعطيات الفعلية ،قال تعالى : { وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً } فإن غياب الايمان قاد المشركين الى جرأة التسمية الجائرة ،حيث صنفوا ملائكة الله تصنيفاً انثوياً باطلاً بزعمهم انهم بنات الله وهو امتداد لبناء الاحكام على الظن والجهل بالغيب . (الطبري ، 1422 هـ ، 57/22) (Al-Tabari, 1422 AH, 22/57)

فتضمنت الآية رداً وتجهيلاً لدعوى لمشركين ؛ لانهم وصفوا الملائكة بالانوثة بلا علم بتكوينهم متبعين الظن ليجري مجرى المثل العام القاضي بان الاعتقاد الخاطيء لا يغني في إصابة شيئاً وان العلم والتقييم لا ينبیان على على الأوهام والتصنيفات الجاهزة . (طنطاوي ، 1997 ، 74/14) (Tantawi, 1997, 14/74)

ويمكن القول ان اتباع الظن لا يقتصر على الخطأ المعرفي وانما يمتد الى إحلال التصور المسبق محل التحقق، فيصبح الحكم تابعاً لما يفترضه الذهن لا لما تنبته الحقيقة ،ومن ثم يحجب الظن الفروق الواقعية ويحوّل الانطباع الى حكم عام يعطل النظر القائم على العلم والتثبت .

ثالثاً : التقويم بالظاهر وإغفال اختلاف الأحوال : تتمثل في تصنيف الانسان وفق ما يظهر من حاله المادي واعتباره معياراً للإكرام أو الإهانة الإلهية مع اغفال الحكمة الابتلائية وتعدد السياقات التي تحكم أحوال الناس وتغيرها .كما بين قوله تعالى: {فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ (15) وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ } (الفجر : الايتان 15-16) (Al-Fajr: 15-16) فان الانسان قد يخطيء في تقويم حاله فيجعل السعة في الرزق دليلاً على الكرامة ،والضيق دليلاً على الإهانة ،فالرد القرآني ينقض هذا التصور فالغنى والفقر والسعة والضيق ابتلاء واختبار لا يصح اتخاذ الظاهر الدنيوي معياراً للحكم على منزلة الانسان عند الله (السعدي ، 1420 ، ص923) (Al-Sa'di, 1420, p. 923) .وان كثرة المال وقلته لا تصلح معياراً للحكم على كرامة الانسان أو إهانته ؛لأن الغنى والفقر قد يكونان ابتلاء ،والاعتبار بما يترتب عليهما من طاعة وخذلان ،فبناء التقييم على الظاهر المادي وحده تصنيفاً مضللاً يحجب المعيار الحقيقي . (سعيد حوى ، 1405 ، 6516/11) (Sa'id Hawwa, 1405, 11/6516) .

ومما سبق فان التقويم بالظاهر والغفلة عناختلاف الأحوال من موجبات عمى التصنيف ،لانه يقف عند الحالة المشاهدة في لحظتها دون اعتبار للظروف والمعايير المؤثرة وبذل تتحول الحالة العارضة الى معيار ثابت للحكم فيصنف الانسان او الموقف بناءً على جانب واحد دون النظر الى بقية جانبه وظروفه.

المبحث الثاني : صور عمى التصنيف في الخطاب القرآني

بعد بيان مفهوم عمى التصنيف ،وإبراز العوامل التي تؤدي الى نشونه ،فان النظر في الخطاب القرآني كشف عن صور متعددة لهذا الاختلال في الحكم على الافراد والجماعات ،تتخذ هذه الصور اشكالاً متعددة بحسب معيار الحكم فقد يكون تعميم صفة على جماعة بأكملها ، أو الحكم على انسان في موقف عابر او الاكتفاء بالظاهر دون التحقق من حقيقة الحال أو التسرع في اصدار الحكم او إبقاء التصنيف السابق حاكماً على المواقف اللاحقة وتكشف الايات القرآنية هذه الصور ، والتي يمكن بيانها من خلال ما يأتي :

المطلب الأول : التعميم وإغفال التفاوت بين الافراد والجماعات :

فإن التعميم احدى صور عمى التصنيف ،فقد يعمم حكم واحد على أفراد جماعة أو فئة والنظر اليهم باعتبارهم وحدة مشابهة في الصفات والمواقف من غير مراعاة لما بينهم من اختلاف في الاعتقاد والسلوك والاستحقاق ،ويؤدي هذا النوع من التصنيف الى تجاوز الفروق الفردية وتحويل الانتماء الى فئة معيار للحكم على جميع الافراد ،وقد كشفت الشواهد القرآنية من خلال الوقوف على مظاهر التعميم عن ابرز صور عمى التصنيف وهي كالآتي :

اولاً : التمييز بين أفراد الفئة الواحدة : هذه الصورة تتضح في خطاب القرآن عن أهل الكتاب في قوله تعالى : {لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَانِمْ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ} يعني بذلك: أنهم غير متساوين. يقول: ليسوا متعادلين، ولكنهم متفاوتون في الصلاح والفساد، والخير والشر. (الطبري، 5/689/1422)

(Al-Tabari, 1422, 5/689) أن بيان تفاوت أهل الكتاب في الأمانة والخيانة لا يراد به مجرد الإخبار باختلاف الناس، وإنما للتحذير من الاغترار بالفرد أو انتمائه لمجرد انتمائه إلى فئة معينة، مما يؤكد ضرورة مراعاة حال الشخص في الحكم عليه. (الثعلبي، 8، 420/1436). (Al-Tha'labi, 1436, 8/420) يفيد النص أن قوله تعالى: {لَيْسُوا سَوَاءً} ينفي التسوية بين أفراد الفئة الواحدة، لاختلافهم في الصفات والأحوال، ومن ثم لا يصح تعميم حكم واحد عليهم. (ابن عاشور، 1404، 5/169) (Ibn 'Ashur, 1404, 5/169) أي جماعة معتدلة في أمر الدين كعبد الله بن سلام وأصحابه من اليهود، والنجاشي وأمثاله من النصارى، وكثير غالب منهم فاسقون خارجون عن أصول الدين، وبئس العمل عملهم. (وهبة الزحيلي، 1411، 254/6) وهناك نظائر لهذه الآية التي تشهد لبعض أهل الكتاب بالاعتدال مثل قوله تعالى: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ} وتصرح الآية على أن أهل الكتاب متفاوتون في الأمانة والخيانة، فمنهم من يحفظ المال الكثير، ومنهم من يخون حتى في القليل، وهذا يؤكد اختلاف الأفراد داخل الفئة الواحدة وعدم صحة تعميم الحكم عليهم جميعاً. (صديق حسن خان، 1412، 268/2) (Siddiq Hasan Khan, 1412, 2/268)

ثانياً: نقض التعميم داخل المسمى الواحد

ويتضح هذا المعنى أيضاً في خطاب القرآن عن الأعراب؛ فقد ورد وصف عام لبعض أحوالهم، قال تعالى: {الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَبِقَافًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ} (التوبة: 97)، (Al-Tawbah: 97) أن وصف الأعراب في الآية ارتبط بخصائص وظروف معينة، منها البعد عن سماع القرآن ومعرفة السنن، وشدة الجفاء، مما يجعل الوصف متعلقاً بحالهم وواقعهم، لا حكماً لازماً لكل من حمل هذا المسمى (الزجاج، 1408، 465/2) (السمعاني، 1418، 340/2) (Al-Zajaj, 1408, 2/465; Al-Samani, 1418, 2/340)

ثم جاء الاستثناء الذي يمنع حمل هذا الوصف على جميع أفراد المسمى، فقال تعالى: {وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ} (التوبة: 99) (Al-Tawbah: 99). كما أن تفاوت الصفات يقتضي تمييز الفاضل من الناقص، والمحق من المبتل، فلا يستوي الأفراد في الحكم لمجرد اشتراكهم في الانتماء إلى الفئة نفسها (ابن العربي، 1424، 581/2) (Ibn al-'Arabi, 1424, 2/581)

وترى الباحثة أن هذه الصورة من عمى التصنيف تقوم على تعميم حكم الفئة على جميع أفرادها، في حين يوجه الخطاب القرآني إلى مراعاة الفروق بينهم، وربط الحكم بصفات الفرد وأعماله، لا بمجرد انتمائه.

المطلب الثاني: حصر الانسان في صفة عابرة :

تتضح هذه الصورة في النظر الى الانسان من خلال صفة واحدة عابرة، والتغافل عما يتصل به من صفات واحوال أخرى، مما يؤدي الى تكوين تصور ناقص عنه وتثبيت هذا الوصف في تقويمه، ويتضح ذلك في قوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا} (الحجرات، الآية 9) فالخطاب القرآني أبقى وصف الإيمان على الطائفتين مع وقوع الاقتتال بينهما، مما يدل على أن السلوك العارض لا يستغرق سائر صفات الإنسان ولا يزيل عنه وصفاً ثابتاً لمجرد وقوعه في خطأ أو موقف معين. وفي ذلك ما يردع عن اختزال الشخص في صفة أو فعل عابر، ويؤكد ضرورة النظر إليه في مجموع صفاته وأحواله. (القصاب، 1424، 176/4) (Al-Qassab, 1424, 4/176) ويتأكد هذا المعنى في النهي عن قصر الأشخاص في لقب أو وصف يكرهونه ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ} (الحجرات: 11) (Al-Hujurat: 9) وروي أن الآية نزلت في صفة بنت حبي بن اخطب، حين غلب على النظر إليها انتمائها اليهودي، فاختزلت في صفة واحدة واغفلت سائر صفاتها ومكانتها، فوجهها النبي الى استحضار جوانب أخرى من نسبها مكانتها، مما يوضح اثر التصنيف الأحادي في تكوين تصور ناقص عن الانسان وتقويمه على أساس صفة واحدة. (الواحي، 1411، ص 409) (Al-Wahidi, 1411, p. 409)

فالألقاب نوعان احدهما يطلق على سبيل التشريف والتكريم، كاللقاب السلاطين، والآخر يقصد به التنازل والانتقاص، وهو المراد بالنهي في الآية (الاصفهاني، 1412، ص 744) (Al-Isfahani, 1412, p. 744)

ويمكن القول ان الخطاب القرآني يوجه الى عدم قصر الانسان في جانب واحد من صفاته وألا يطغى الجزء على الصورة الكلية عند تقويمه، وتبرز أهمية هذا التوجيه في الواقع المعاصر، حيث قد يتحول انتماء الشخص أو تخصصه أو مهنته أو موقف يصدر عنه في ظرف معين الى معيار لتكوين صورة شاملة عنه فتغيب صفاته الأخرى ومواقفه المتعددة.

المطلب الثالث: الاغترار بالظاهر واغفال حقيقة الحال :

يظهر عمى التصنيف من الاغترار بالمظهر الخارجي أو بحسن القول، حينما يتحول الانطباع الأول الى تقويم للإنسان، من غير التحقق مما وراء الصورة الظاهرة، وقد نبه القرآن الكريم الى هذه الصورة في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} (البقرة: 204) (Al-Baqarah: 204)

يفيد التفسير أن حسن القول وطريقة عرضه قد يؤديان إلى الاغترار بحقيقة صاحبه، إذ قد يوافق الظاهر ما يدعو إلى القبول، بينما تخالفه الحقيقة الباطنة. وقد نبه الجصاص إلى خطورة الاعتماد على ظاهر القول وحسن التعبير دون التحقق من حقيقة الحال، مبينا أن الإنسان قد يظهر بلسانه ما يستميل به غيره، في حين يخفي في باطنه خلاف ذلك (الجصاص، 1415، ص384) (Al-Jassas, 1415, p. 384). مما يجعل الاعتماد على الظاهر وحده مدخلا إلى تقويم غير مطابق لحقيقة الحال. وفي ذلك تحذير من بناء التصنيف على الانطباع الظاهري دون استحضار حقيقة السلوك والموقف. (الماتريدي، 1426، 100/2) (Al-Maturidi, 1426, 2/100)، وكذلك يوجه القرآن إلى أن لا يغتر الإنسان بجمال الهيئة عند تصنيف الناس فيغلب ظاهر الشكل على الباطن قال تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ، وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ، كَأَنَّكُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ} (المنافقون: الآية 4) (Al-Munafiqun: 4) أن جمال الهيئة وحسن القول قد يصنعان انطباعا إيجابيا عن الإنسان، فيغلب الظاهر على حقيقة حاله، ولا سيما مع الفصاحة وحلاوة الكلام؛ فيظن السامع صدق ما يسمعه، مع أن الباطن قد يخالفه. ومن ثم يحذر الخطاب القرآني من بناء التقويم على المظهر وحسن القول وحدهما، ويدعو إلى عدم الاغترار بالصورة الظاهرة عند تكوين التصور عن الآخرين. (الزحيلي، 28، 217/1411) (Al-Zuhayli, 1411, 28/217) وترى الباحثة أن عمى التصنيف يظهر حين تتخذ الهيئة أو طريقة الحديث معياراً كافياً لتكوين انطباع شامل على الفرد، فيطغى المظهر الخارجي على التحقق من حقيقة شخصيته، وقد يحدث العكس فيتكون انطباع سلبي على شخص بسبب مظهره أو أسلوبه في الحديث فتغفل قدراته وخبراته ومواقفه فالتقويم المنصف يقتضي النظر إلى السلوك الفعلي والمواقف التي تكشف حقيقة الإنسان .

المطلب الرابع : التسرع في التقويم والاعتماد على الظن:

يظهر عمى التصنيف في التسرع في التقويم حيث ينتقل المرء من الانطباع أو الاحتمال إلى اتخاذ موقف من الآخر دون التحقق مما ينسب إليه فيكون الظن أساساً لتكوين التصور عنه ، وقد نهى الخطاب القرآني عن الاسترسال في الظنون، فقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ...} (الحجرات: 12) (Al-Hujurat: 12). فالنهي عن الظن يتصل بما قد يترتب عليه من التهمة وإساءة تقدير الآخرين، ولذلك وجه الخطاب إلى عدم المسارعة في تبني الظنون، بل التروي قبل بناء المواقف عليها؛ لأن بعض الظن قد يكون إثماً إذا لم يستند إلى أساس معتبر (الصابوني، 1417، 218/3) (Al-Sabuni, 1417, 3/218)

ويتصل بذلك قوله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} (الإسراء: 36) (Al-Isra: 36) إذ ينهي عن اتباع ما لا يقوم عليه علم، وهو ما فسره الواحدي بقوله: (لا تقولن في شيء بما لا تعلم)، (الواحدي، 1415، ص634) (Al-Wahidi, 1415, p. 634) كما بين السمعاني أن معنى الآية النهي عن اتباع ما لا علم به، وأن ذلك يشمل ما يبني على الحدس والظن؛ لأن القف هو اتباع الأثر، فكان النهي متوجه إلى أن يتبع اللسان ما لم يثبت علمه (السمعاني، 1418، 241/3) (Al-Sam'ani, 1418, 3/241). وبذلك ينتقل الخطاب من النهي عن الظن إلى ضبط ما يترتب عليه من قول وموقف، فلا يصح أن تتحول احتمالات غير متحققة إلى أوصاف ثابتة يعتمد عليها في تقويم الآخرين.

وترى الباحثة أن عمى التصنيف يتشكل في هذا السياق عندما يبقم الحدس على التحقق فتتحول القرينة المحتملة إلى وصف ثابت ، ثم يبني عليه موقف تقويمي قد لا يطابق حقيقة حاله. ومن ثم يوجه الخطاب القرآني إلى الفصل بين ما يظن وما يثبت، وعدم تجاوز حدود العلم عند تكوين المواقف تجاه الآخرين.

المطلب الخامس : جمود التصنيف وإغفال تغير المواقف :

من صور عمى التصنيف أن يتحول التصنيف الأولي إلى موقف ثابت وذلك باسنتمرار النظر إلى الإنسان أو الجماعة من خلال موقف سابق مع إغفال ما قد يطرأ على الموقف من تغيير ومن الأمثلة على هذه الصورة أن القرآن فتح المجال أمام تحول العلاقة بين المتعادين فقال تعالى: {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (الممتحنة: الآية 7) (Al-Mumtahanah: 7) فالتعبير بـ{عسى} يفتح أفق الرجاء بإمكان انتقال العلاقة من العداوة إلى المودة، بما يمنع جعل الموقف السابق وصفا دائما يحجب احتمال تغير الأحوال. وقد أشار الخطيب إلى أن الآية تفتح في نفوس المؤمنين مجال الرجاء بإمكان تغير حال هؤلاء القوم، وتحول العداوة القائمة إلى مودة، بما يحد من المبالغة في العداوة أو الاسترسال في قطع أسباب التواصل (الخطيب، د.ت، 902/14) (Al-Khatib, n.d., 14/902).

ويتأكد هذا المعنى في قوله تعالى: {فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} [فصلت: 34]، (Fussilat: 34) إذ تصور الآية انتقال العلاقة من حال العداوة إلى حال الولاية والقرب، مما يدل على أن الصورة السابقة لا تستلزم بقاء الموقف على حاله. ومن ثم، فإن عمى التصنيف ينشأ حين تتحول صفة أو علاقة سابقة إلى معيار ثابت في تصنيف الإنسان ، دون اعتبار لما يستجد من مواقف وأحوال، فيرد إلى تصنيف سابق يحجب خصائصه الراهنة وإمكان تغير مواقفه ، في حين يوجه الخطاب القرآني تجاوز الأحكام المسبقة ، ومراعاة إمكان التغير في المواقف.

المبحث الثالث:

المنهج القرآني في معالجة آفة عمى التصنيف

يقدم الخطاب القرآني منهجاً معرفياً ووتربوياً متكاملًا في معالجة عمى التصنيف، من خلال ضبط مصادر الحكم، وتصحيح معايير التقويم، ومراعاة اختلاف الأحوال والملابسات المؤثرة في تكوين المواقف تجاه الآخرين.

المطلب الأول: التثبت في بناء التقويم وضبط مصادره:

فإن الخطاب القرآني ينهي عن التسرع في تصنيف الناس والحكم عليهم استناداً إلى الظن أو القرائن غير الموثوقة ويوجه إلى التثبت قبل إصدار الحكم صيانةً للتقويم من الخطأ والانحياز، ولا سيما فيما يتعلق بمقاصد الآخرين، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتُ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا} (النساء: 94) (Al-Nisa: 94) تذكر الرواية أن الآية نزلت حين لحق المسلمون رجلاً في غنيمته، فألقى السلام عليهم، فقتلوه وأخذوا غنيمته. (الواحدى، 1412 هـ، 171) (Al-Wahidi, 1412 AH, p. 171) ومعنى قوله تعالى (فتبينوا) : تثبتوا قبل القول أو الفعل أو الحكم، خشية أن تصيبوا قوماً بجهالة، ثم تندموا على ما صدر منكم من خطأ. (أبو بكر الجزائري، 1424، 5/123، (123/5) (Al-Jazairi, 1424, 5/123, (123/5)

فامر الله تعالى بالتبين فلا تحجب الصفة السابقة الموقف القائم وقد نبه رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى خطورة بناء الحكم المتسرع واهدار القرينة الظاهرة بقوله : (كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة ؟ قالها حينما بادر أحد الصحابة إلى قتل رجل اعتماداً على تصنيف سابق له بوصفه من المقاتلين ولم يعتد بإظهاره الإسلام عند نطق الشهادة فغلب الحكم السابق على التثبت من حاله الراهنة (مسلم، 1374، ص97) (Muslim, 1334, p. 68) ، فلا تبنى الأحكام على نيات مفترضة لا سبيل إلى التحقق منها ، ففي قوله تعالى على لسان أولاد يعقوب- عليه السلام : {قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا} (يوسف: 81) (Yusuf: 81).

أن إخوة يوسف شهدوا بما أدركوه ظاهراً، فقالوا: {وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا}، أي إنهم أثبتوا ما شاهدوه، ولم يدعوا العلم بما وراء ذلك؛ مما يبرز أهمية التزام الحكم بحدود المعرفة (الطبري، 1422، 13/228) (Al-Tabari, 1422, 13/228) وترى الباحثة أن التثبت في بناء التقويم يقتضي الوقوف عند حدود ما يثبت من الأقوال والأفعال، وعدم تحويل الظنون أو المقاصد المفترضة إلى أوصاف ثابتة للإنسان؛ لأن تجاوز المعلوم إلى غير المتحقق منه يفضي إلى تقويم منحاز.

المطلب الثاني: تصحيح معايير التقويم ونقض الاعتبارات الشكلية

يريد الخطاب القرآني أن يصحح معايير التقويم وينقل الحكم من الاعتبار الشكلي الظاهر إلى معايير تقوم على الحقائق والخصائص الفعلية، بما يمنع من قصر الإنسان في صفة أو انتماء عام ويمكن بيان ذلك بما يأتي :

أولاً: الكفاءة والاستحقاق:

يعالج القرآن الكريم التصنيف الجائر بتصحيح المعايير التي يبنى عليها الحكم على الأشخاص، فلا يجعل المال أو النسب أو المكانة الاجتماعية أساساً للاصطفاء وإنما يجعل الكفاءة والاستحقاق أساساً مؤهلاً للمسؤولية، ويبرز هذا في قصة طالوت حين اعترض قومه على اختياره للملك قال تعالى : {قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ} أي نحن أحقُّ بالملك منه؟ لأن منا الملوك. وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ ينفق علينا: فجاء الرد القرآني بتصحيح هذا التصور وبيان ما يؤهله بقوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ} (البقرة: 247) (Al-Baqarah: 247) فوضح تعالى أنه اختاره عليكم وزاده بسطةً، أي فضيلة في العلم والجسم وكان رجلاً جسيماً وكان عالماً. (السمرقندي، د.ت، 160/1) (Al-Samarqandi, n.d., 1/160)

والزيادة في العلم والجسم تعني اجتماع قوة الرأي والقدرة على التنفيذ وهما من مقومات الأهلية للقيادة، فلا تكفي القوة دون حكمة، ولا العلم دون قدرة على تطبيقه كما أن قوله تعالى (والله واسع عليم) يؤكد أن الفضل لا يرتبط بالشكليات وإنما يوضع حيث يكون صاحبه أهلاً له وبذلك يصحح الخطاب معيار التصنيف وينقله من الاعتبارات الشكلية إلى الكفاءة والاستحقاق (السعدي، 1420، ص107) (Al-Sa'di, 1420, p. 107)

ثانياً: نقض التصنيف الطبقي:

يعالج اقران الكريم التصنيف الطبقي بإبطال ربط قيمة الإنسان بماله أو جاهه أو منزلته الاجتماعية، ويظهر ذلك في ما حكاه الخطاب عن قوم نوح الذين صنّفوا من اتبعه على أنهم من سفلة الناس فقالوا {قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَتَتَّبِعَكَ الْأَرْدَلُونَ} (الشعراء: 111) (al-Shuara, 26:111) وهو تصنيف قائم على المكانة الاجتماعية لا على حقيقة الإنسان واستحقاقه. وبين نوح عليه السلام أن مهمته لا تتعلق بتتبع أعمالهم الخفية أو الحكم على سرائرهم، فقال: {وَمَا عَلَّمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الشعراء: 112] (al-Shuara, 26:112)

؛ أي لا يلزمنا البحث في أعمالهم السابقة أو التفتيش عن مواطنهم، وإنما أتعامل مع ما ظهر من إيمانهم، وأكل سرائرهم إلى الله (مكي، 1429، 5329/8؛ الكرمانى، د.ت، 1845؛ ابن كثير، 1419، 136/6). (Makki, 1429, Vol. 8, p. 5329; al-Karmani, n.d., p. 136/6). ويقدم موقف نوح عليه السلام معالجة واضحة لعمى التصنيف إذ يرفض الحكم على الإنسان من خلال طبقته أو ماله أو مهنته، ويوجه إلى الاعتداد بحقيقة موقفه وإيمانه دون أن تكون منزلته الاجتماعية حاجبا عن انصافه .

ثالثا: رد المفاضلة إلى التقوى:

فإن الحكم على الإنسان لا يكون قائما على ما يصف به نفسه أو يقرره لنفسه قال تعالى: {فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ} (النجم: 32) (al-Najm, 53:32) وبين السمرقندي أن معنى قوله تعالى {فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ} يعني: لا يمدح بعضكم بعضاً. (السمرقندي، د.ت، 364/3) وعد الراغب ذلك نهياً عن الثناء على النفس، لما فيه من قبح في العقل والشرع، (الاصفهانى، 1420، 173) كما فسر الخطيب أن المعنى في لا تزكوا أي لا تمدحوها معجبين بها مبيناً أن الله اعلم بمن اتقى، فيزكيه بفضلته ويعليه بكرمه (الخطيب، 1383، ص650) ويتضح مما سبق أن الخطاب القرآني يضع حداً للتصنيف القائم على المدح الذاتي وادعاء التفوق ويرد الحكم إلى معيار التقوى الذي يعلمه الله فلا تكون الدعوى الشخصية أو الشعور بالمكانة أساساً لتفضيل الإنسان على غيره .

المطلب الثالث: مراعاة السياق وضبط الحكم بالعدل

يعالج الخطاب القرآني عمى التصنيف بمراعاة الظروف المحيطة بالموقف وعدم الحكم على واقعه منفردة أو موقف عارض، مع الزام الإنسان بالعدل حتى عند وجود الكراهية أو الخصام حتى لا تتحول المواقف السابقة أو مشاعر البغض إلى معايير للحكم على الآخرين يمكن بيان ذلك فيما يأتي :

أولاً: مراعاة السياق والظروف المؤثرة في الحكم

إن الحكم على الناس بدن مراعاة الظروف المحيطة بهم لا يصح بحال وهذا ما بينه الخطاب القرآني لأن اغفال السياق قد يؤدي إلى تعميم الحكم وبناء التصنيف الذي لا يعبر عن حقيقة الحال؛ لذا يوجه الخطاب إلى مراعاة الملابسات المؤثرة في الحكم، قال تعالى يفي

{لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ...} (التوبة: 91). (al-

Tawbah, 9:91) أن الخطاب القرآني راعى اختلاف أحوال الناس عند الحكم عليهم، فلم يسو بين القادر والعاجز، ولا بين الصحيح والمريض، ولا بين القادر على النفقة ومن لا يجدها؛ إذ يدخل في الضعفاء الشيخ والصبي والمرأة والنحيف، ويدخل في المرضى من أقعدهم العمى أو العرج أو غيرهما من العوارض، كما يشمل العذر من عجز عن توفير النفقة اللازمة. ومع ذلك قيد نفي الحرج عنهم بقوله تعالى: {إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ} ، ثم قرر: {مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ}، للدلالة على أن الحكم يراعى القدرة والظروف الفعلية، ولا يبني على تصنيف عام يتجاهل اختلاف الأحوال. (القاسمي، 1418، 476/5) (al-Qasimi, 1418, 5/476)

فقد رفض الخطاب تسوية الأشخاص المختلفين في القدرة والظروف في حكم واحد لمجرد اشتراكها في صورة ظاهرة واحدة وهي التخلف عن الجهاد، بل أخذ بعين الاعتبار اعتبار القدرة والظروف والملابسات المؤثرة في الواقعة، وهكذا يوضح الخطاب ويقوم نظرة المسلمين في تصنيف الناس بمراعاة أحوالهم، وما زال رسول الله يعلم المسلمين أن لا يقودهم ظاهر الأمور إلى التسرع في الحكم على الآخرين من خلال موقف دون استحضار مواقفهم السابقة ويتضح هذا المعنى في قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً والزبير والمقداد للبحث عن كتاب أرسله حاطب إلى المشركين، فلما ظهر أمره قال عمر (رضي الله عنه) انه قد خان الله ورسوله والمؤمنين (وطلب قتله، فبين للنبي (صلى الله عليه وآله) حقيقة حاله، واعتذر عن فعله بسبب رغبته في حماية أهله وماله، ثم قال: (صدق، فلا تقولوا له إلا خيراً) (البخاري، 1414، 2309/5) (al-Bukhari, 1414, Vol. 5, p. 2309) . فنهى بذلك عن اختصار حاطب في فعل واحد، واستحضر سياقه وسابقته في الإسلام، وهو ما يناهض عمى التصنيف القائم على الحكم على الإنسان من خلال موقف عارض دون النظر إلى بقية أحواله وخصائصه.

ثانياً: ضبط الحكم بالعدل ونفي أثر الشنآن:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا عَادِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} [المائدة: 8]. ولا يَحْمِلَنَّكُمْ عداوة قوم على ألا تعدلوا في حكمكم فيهم، وسيرتكم بينهم، فتجاوزوا عليهم من أجل ما بينكم وبينهم من العداوة (الطبري، 1422، 223/8) (al-Tabari, 1422, Vol. 8, p. 223) أن قوله تعالى يتضمن توجيهها إلى مجاهدة النفس وضبط الغضب، حتى لا تتحول الخصومة إلى ظلم أو منع للحقوق. كما أن قوله: {هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} يؤكد أن العدل هو المعيار الواجب حتى مع شدة الكراهية، فلا يحمل اختلاف الموقف أو العداوة على إسقاط حق الآخر. (محمد أبو زهرة، 2060/4) (Abu Zahrah, Vol. 4, p. 2060) ومن ثم يناهض الخطاب القرآني عمى التصنيف

الذي يجعل الخصومة سببا للحكم المنحاز، ويوجه إلى الفصل بين المشاعر وبين الحكم العادل. وهو بذلك يمنع ان يكون للموقف السلبي من الآخر تأثيراً في الحكم عليه، ورد التقويم إلى القسط بدلا من الشنآن والانفعال.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أثبتت الدراسة أن عمى التصنيف هو حكم قائم على قصر الانسان في صفة او انتماء او موقف واحد مع اغفال الفروق والخصائص والظروف المؤثرة في الحكم عليه مما يؤدي الى تقويم غير منصف .
- كشفت الدراسة أن من ابرز موجبات عمى التصنيف، الهوى والتعصب، واتباع الظن، والاعتماد على الاحكام والانطباعات المسبقة، والتقويم بالظاهر مع اغفال اختلاف الأحوال والسيقات
- اظهر البحث ان الخطاب القرآني يصحح معايير التصنيف والحكم على الناس فيرفض الاعتبارات الشكلية كالمال والنسب والمكانة الاجتماعية، ويرد التمييز الى معايير الكفاءة والاستحقاق والصفات الفعلية .
- بينت الدراسة ان معالجة عمى التصنيف تقوم على التثبت والتحقق ومراعاة السياق والفروق الفروق بين الحالات، وضبط الحكم بالعدل، بما يمنع تحويل الانطباع أو الموقف العارض الى حكم عام على الانسان .
- خلصت الدراسة الى ان المنهج القرآني لا يلغي التصنيف القائم على التمييز بين الصفات والحالات، وانما يضبطه بالعلم والبرهان والعدل، ويمنع ان يتحول الاختلاف الى اختصار للإنسان او مبرر للحكم الجائر عليه .

أولاً: مساهمة الباحث : تولى المؤلف جميع مراحل إعداد البحث بما في ذلك صياغة فكرة الدراسة وتصميمها وبناء الإطار النظري وجمع البيانات وتحليلها، وتفسير النتائج وكتابة المسودة الأولى ومراجعة البحث وتنقيحه بصيغته النهائية، مع الموافقة على نشره .

The author solely conducted all stages of this study, including the conception **Contribution: Author** and design of the research, development of the theoretical framework, data collection and analysis, interpretation of results, drafting the manuscript, and final revision and approval for publication.

ثانياً: تضارب المصالح : يصرح المؤلف بعدم وجود أي تضارب قد يؤثر في موضوع البحث أو نتائجه أو تفسيرها .

The author declares that there is no conflict of interest, financial or otherwise, **Conflict of Interest:** that could have influenced the conduct, results, or interpretation of this study.

ثالثاً : توافر البيانات : جميع البيانات المعتمدة في هذه الدراسة مستمدة من النص القرآني الكريم والمراجع التفسيرية المتاحة ويمكن الرجوع إليها من خلال المصادر المثبتة في قائمة البحث .

رابعاً: بيان مصدر التمويل: لم تتلقَّ الباحثة أي دعم أو تمويل مالي من أي جهة عامة أو خاصة أو غير ربحية لإنجاز هذا البحث.

خامساً : بيان استخدام الذكاء الاصطناعي: تؤكد الباحثة عدم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد المحتوى العلمي أو تحليل النتائج أو صياغة الاستنتاجات.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن العربي ، محمد بن عبد الله (1424) ، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة.
- ابن دريد ، محمد بن الحسن (1987) ، جمهرة اللغة ،دار العلم للملايين ،بيروت ، الطبعة الأولى .
- ابن عاشور محمد الطاهر . (1997). التحرير والتنوير. دار سحنون للنشر والتوزيع.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1999). تفسير القرآن العظيم. دار طيبة. (الطبعة الثانية).
- ابن منظور محمد بن مكرم (1414هـ). لسان العرب. دار صادر. (الطبعة الثالثة).
- أبو زهرة، محمد بن أحمد (د.ت). زهرة التفاسير. دار الفكر العربي.
- الأزهري، محمد بن أحمد (2001). تهذيب اللغة (تحقيق: محمد عوض مرعب). دار إحياء التراث العربي. (الطبعة الأولى).
- الأصفهاني، الحسين بن محمد (1412 هـ). المفردات في غريب القرآن (تحقيق: صفوان عدنان). دار القلم، الدار الشامية. (الطبعة الأولى).
- البخاري ، محمد بن إسماعيل 1414، د. مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة الخامسة .
- البدوي ، احمد احمد 2005، من بلاغة القرآن، نهضة مصر – القاهرة، د.ت .
- بن عباد، إسماعيل بن عباد 1414 هـ ، المحيط في اللغة ،المحقق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ،الأولى، 1414 هـ - 1994 م.
- الثعلبي ، أحمد بن محمد 1422 تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422.
- الجزائري ، جابر بن موسى (1424)، إيسر التفاسير ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الخامسة.
- الجصاص ، أحمد بن علي 1405، أحكام القرآن ،تحقيق: محمد صادق القمحاوي - دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الجوهرى، إسماعيل بن حماد (1407هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق: أحمد عبد الغفور). دار العلم للملايين. (الطبعة الرابعة).
- حوى ،سعيد حوى 1405، الأساس في التفسير ، دار السلام – القاهرة ، الطبعة: الأولى.
- الخطيب، عبد الكريم يونس (د.ت). التفسير القرآني للقرآن. دار الفكر العربي.
- الزبيدي، محمد بن محمد (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين). دار الهداية.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (1408هـ). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل عبده). عالم الكتب. (الطبعة الأولى).
- الزحيلي، وهبه الزحيلي (1411) ، التفسير المنير في العقيدة والشريعة، دار الفكر (دمشق - سورية)، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، الطبعة الأولى .
- السعدي، عبد الرحمن بن أناصر (1421هـ). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تحقيق: ابن عثيمين). مؤسسة الرسالة.
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد (د.ت). بحر العلوم (تحقيق: محمود مطرجي). دار الفكر.
- الصابوني ، محمد علي 1417، صفوة التفاسير، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة: الأولى.
- صديق، محمد صديق خان، 1412 هـ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت.
- الطبري، محمد بن جرير (1420هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق: أحمد محمد). مؤسسة الرسالة. (الطبعة الأولى).
- طنطاوي، محمد سيد (د.ت). التفسير الوسيط للقرآن الكريم. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. (الطبعة الأولى).

- العسكري، الحسن بن عبد الله (د،ت)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر
 عمر، أحمد مختار (1429هـ). معجم اللغة العربية المعاصرة (بمساعدة فريق عمل). عالم الكتب. (الطبعة الأولى)
 الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت). كتاب العين (تحقيق: مهدي المخزومي). دار ومكتبة الهلال.
 الفيومي، أحمد بن محمد (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.
 القاسمي، محمد جمال الدين، 1418، محاسن التأويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى -
 الكرمانى، محمود بن حمزة، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، د.ط.
 الكفوي، أيوب بن موسى (د.ت). الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. مؤسسة الرسالة.
 الماتريدي، محمد بن محمد (1426هـ). تفسير الماتريدي (تحقيق: مجدي باسلوم). دار الكتب العلمية. (الطبعة الأولى).
 مسلم، أبو الحسين بن الحجاج (1374) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط.
 مكي، مكي بن أبي طالب (1429 هـ) الهداية إلى بلوغ النهاية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى .
 المناوي، عبد الرؤوف بن المناوي 1410 هـ، التوقيف على مهمات التعريف، المحقق: د عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى .
 الواحدى، علي بن أحمد (1415هـ). الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق: صفوان عدنان). دار القلم، والدار الشامية. (الطبعة الأولى).

References

- Ibn Durayd, Muhammad bin al-Hasan (1987), Jamharat al-Lugha, Dar al-Ilm lil-Malayeen, Beirut, First Edition.
- Abu Zahra, Muhammad ibn Ahmad (n.d.). Zahra al-Tafasir. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-Asfahani, Al-Husayn ibn Muhammad (1412 AH). Al-Mufradat fi Gharib al-Quran (edited by: Safwan Adnan). Dar Al-Qalam, Al-Dar Al-Shamia. (First edition).
- Al-Askari, Al-Hasan bin Abdullah (d.t), Edited by: Muhammad Ibrahim Salim, Dar al-Ilm wa al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo – Egypt.
- Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad (2001). Tahdhib al-Lugha (edited by: Muhammad Awad Mar'b). Dar Ihya' al-Turath Al-Arabi. (First edition).
- Al-Badawi, Ahmed Ahmed (2005), From the Eloquence of the Quran, Nahdet Misr – Cairo, n.d.
- Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail 1414, edited by Dr. Mustafa Deeb Al-Bagha, (Dar Ibn Kathir, Dar Al-Yamama) – Damascus, 5th edition.
- Al-Farahidi, Khalil ibn Ahmad (n.d.). Kitab Al-'Ain (edited by: Mahdi Al-Makhzoumi). Dar wa Maktabat Al-Hilal.
- Al-Fayoumi, Ahmad ibn Muhammad (n.d.). Al-Misbah Al-Muneer fi Gharib Al-Sharh Al-Kabeer. Al-Ilmi Library.
- Al-Jassas, Ahmad ibn Ali 1405, Ahkam al-Quran, edited by Muhammad Sadiq Al-Qamhawi - Dar Ihya al-Turath al-Arabi – Beirut.

- Al-Jawhari, Isma'il ibn Hammad (1407 AH). Al-Sihah Taj al-Lugha wa Sihah al-Arabiya (edited by: Ahmad Abd al-Ghafoor). Dar Al-Ilm lil-Malayin. (Fourth edition).
- Al-Jazairi, Jaber ibn Musa (1424), Aysar al-Tafasir, Maktabat al-Uloom wal-Hikam, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 5th edition.
- Al-Kafawi, Ayoub ibn Musa (n.d.). Al-Kulliyat: A Dictionary of Linguistic Terms and Differences. Al-Resalah Foundation.
- Al-Karmani, Mahmoud ibn Hamza, Gharayib al-Tafsir wa Ajaib al-Taweel, Dar Al-Qibla for Islamic Culture - Jeddah, Quran Sciences Foundation – Beirut, n.d.
- Al-Khatib, Abdul Karim Yunis (n.d.). Al-Tafsir al-Qur'ani li al-Quran. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Al-Manawi, Abdul Raouf bin Al-Manawi (1410 AH), Al-Tawqif 'ala Muhimmat al-Ta'reef, Edited by: Dr. Abdul Hamid Saleh Hamdan, Alam al-Kutub, Cairo – Egypt, First Edition.
- Al-Maturidi, Muhammad ibn Muhammad (1426 AH). Al-Maturidi Tafsir (edited by: Magdy Basloom). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya. (First Edition).
- Al-Qasimi, Muhammad Jamal al-Din, 1418, Mahasin al-Taweel, Dar al-Kutub al-Ilmiyya – Beirut, 1st edition.
- Al-Saadi, Abdul Rahman ibn Nasir (2000). Taysir al-Karim al-Rahman fi Tafsir Kalam al-Mannan (edited by Ibn Uthaymeen). Al-Risalah Foundation.
- Al-Sabuni, Muhammad Ali 1417, Safwat al-Tafasir, Dar Al-Sabuni for Printing, Publishing, and Distribution – Cairo, 1st edition.
- Al-Samarqandi, Abu al-Laith Nasr ibn Muhammad (n.d.). Bahr al-Ulum (edited by Mahmoud Mutarji). Dar al-Fikr.
- Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir (2000). Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ay al-Qur'an (edited by Ahmed Muhammad). Al-Risalah Foundation. (First edition).
- Al-Wahidi, Ali ibn Ahmad (1415 AH). Al-Wajeez fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz (edited by: Safwan Adnan). Dar Al-Qalam and Dar Al-Shamiya. (First Edition).
- Al-Zabidi, Muhammad ibn Muhammad (n.d.). Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus (edited by a group of scholars). Dar al-Hidayah.
- Al-Zajjaj, Ibrahim ibn Al-Sari (1987). Ma'ani al-Qur'an wa l'rabuh (edited by: Abdul Jalil Abdu). Alam al-Kutub. (First edition).
- Al-Zuhaili, Wahbah Al-Zuhaili (1411 AH), Al-Tafsir Al-Muneer fi al-Aqaid wa al-Shari'a, Dar al-Fikr (Damascus - Syria), Dar al-Fikr al-Mu'asir (Beirut - Lebanon), First Edition.
- Hawwa, Saeed Hawwa (1405 AH), Al-Asas fi al-Tafsir, Dar Al-Salam – Cairo, First Edition.
- Ibn Abbad, Ismail bin Abbad (1414 AH), Al-Muheet in Language, Edited by: Muhammad Hasan Al-Yassin, Alam al-Kutub, Beirut, First Edition, 1414 AH - 1994 AD.
- Ibn al-Arabi, Muhammad ibn Abdullah (1424), Ahkam al-Quran, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon, 3rd edition.

Ibn Ashur, Muhammad Al-Tahir (1997). Al-Tahrir wa Al-Tanwir. Dar Sahnun for Publishing and Distribution.

Ibn Kathir, Isma'il ibn Umar (1999). Tafsir al-Quran al-Azim. Dar Taybah. (Second edition).

Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram (1414 AH). Lisan al-Arab. Dar Sadr. (Third edition).

Makki, Makki bin Abi Talib (1429 AH), Guidance to Reaching the End, College of Sharia and Islamic Studies - University of Sharjah, First Edition.

Muslim, Abu Al-Husayn ibn Al-Hajjaj (1374 AH). Sahih Muslim, edited by: Muhammad Fouad Abdul-Baqi, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, n.d.

Omar, Ahmad Mukhtar (1429 AH). Dictionary of Contemporary Arabic Language (with the help of a work team). Alam Al-Kutub. (First Edition).

Sadiq, Muhammad Sadiq Khan, 1412 AH, Al-Asri Library for Printing and Publishing, Saida – Beirut.

Tantawi, Muhammad Sayed (n.d.). Al-Tafsir al-Waseet lil-Qur'an al-Kareem. Dar Nahdat Misr for Printing, Publishing, and Distribution. (First edition).

The Qur'an